

ملاحظة / Note	المادة المقترن تعديلاها / Proposed Amended Articles	م. .
قرار مجلس إدارة الهيئة رقم (5) لسنة 2016م (ملغي).	تمهيد: وفقاً لأحكام قانون الشركات التجارية رقم 11 لسنة 2015 والمعدل بالقانون رقم (8) لسنة 2021، وقرار مجلس إدارة هيئة قطر للأسوق المالية رقم (5) لسنة 2025 بإصدار نظام حوكمة الشركات المدرجة والقواعد المفسرة أو المكملة له.	1
Governance code for listed company issued.	In conformity with Commercial Companies Law No 11 for 2015 amended by Law No.8 for 2021 and the governance code for listed company issued by the Qatar Financial Markets Authority pursuant to the decision of the Board of Directors of the Authority No. (5) for the year 2025 and any rules that explain or complementit.	
	<p><b>مادة (1)</b> تأسست الشركة باسم (الكهرباء والماء القطرية) طبقاً لأحكام قانون الشركات التجارية الصادر بالقانون رقم (11) لسنة 1981، شركة مساهمة قطرية بين مالكي الأسهم، وتم تعديل أوضاعها ونظمها الأساسي طبقاً لأحكام القانون رقم (5) لسنة 2002 بإصدار قانون الشركات التجارية، كما تم تعديل أوضاعها ونظمها الأساسي طبقاً لأحكام القانون رقم (11) لسنة 2015، وتم تعديل بعض أحكام قانون الشركات التجارية الصادر بالقانون رقم (8) لسنة 2021م بتعديل بعض أحكام قانون الشركات التجارية الصادر بالقانون رقم (11) لسنة 2015 وتعديلاته، وقرار مجلس إدارة هيئة قطر للأسوق المالية رقم (5) لسنة 2025 بإصدار نظام حوكمة الشركات المدرجة وتعديلاته، وفقاً لما هو مبين فيما بعد.</p> <p>وتم تعديل النظام الأساسي للشركة نتيجة لتغيير الاسم التجاري ليصبح (الاسم الجديد) بموجب قرار الجمعية العامة غير العادية رقم # بتاريخ 8 يناير 2026.</p> <p><b>Article (1)</b></p> <p>Whereas, the company was established in the name of “Qatar Electricity and water” as per the provisions of commercial companies law issued by law No. (11) for 1981, a Qatari shareholding company among shareholders its conditions and basic law is modified in accordance with provisions of Law No. (11) of 2015 for issuance of law of commercial companies subsequently its statutes and its Articles of Association has been amended in accordance with the law 8 of 2021 which amending several provisions of the law 11 of 2015 (as amended) , And the governance code for listed company issued by the Qatar Financial Markets Authority pursuant to the decision of the Board of Directors of the Authority No. (5) for the year 2025 in conformity with what is set forth hereinafter.</p> <p>The Article of Association of the company were amended as a result of change in the trade name of the company to “New Name” by a resolution of the EGM issued on 8 Jan 2026.</p>	
تعديل اسم الشركة في النظام. Change of the company name.	<p><b>مادة (2)</b> اسم الشركة هو (الاسم الجديد)، شركة مساهمة عامة قطرية (ش.م.ع.ق.).</p> <p><b>Article (2)</b></p> <p>The name of the Company shall be (New Name) Company, a Qatar Public Shareholding Company (Q.P.S.C).</p>	2
قرار رقم (1) لسنة 2016م بشأن تملك أسهم الشركات المدرجة في بورصة قطر (معدل) بالقرار رقم (4) لسنة 2024. Amended regulation.	<p><b>مادة (7)</b> تكون الأسمى إسمية مدفوعة بالكامل، ومع مراعاة أحكام قرار مجلس إدارة هيئة قطر للأسوق المالية رقم (1) لسنة 2016م بشأن تملك أسهم الشركات المدرجة في بورصة قطر، ومع عدم الإخلال بالحقوق المقررة للمؤسسين عند التأسيس لا يجوز أن تتجاوز ملكية الشخص الواحد طبيعياً كان أو معنوياً نسبة 1% من مجموع أسهم الشركة، سواء كان التملك مباشر أو غير مباشر، وفي حالة تجاوز الشخص ل تلك النسبة، يتم اتخاذ الإجراءات المنصوص عليها بقرار مجلس إدارة هيئة قطر للأسوق المالية سالف الذكر في هذا الشأن.</p> <p><b>Article (7)</b></p> <p>The shares are nominal and fully paid. Subject to the provisions of the decision of the Board of Directors of the Qatar Financial Market Authority №. (1) for the year 2016 regarding the acquisition of shares of companies listed on the Qatar Exchange, and without prejudice to the rights prescribed by the founders at the time of incorporation, The ownership of one person natural or moral , shall not exceed 1% of the total shares of the Company, whether directly or indirectly, and in the event that the person exceeds that percentage the procedure stipulated in the decision of the Board of Directors of the Qatar Financial Markets Authority shall be taken in this regard.</p>	3

مادة (159) و (160) من قانون الشركات المعدل. Article 159 and 160 of the commercial companies law.	<p><b>مادة (9)</b></p> <p>تحفظ الشركة بسجل خاص يطلق عليه "سجل المساهمين"، يقيد به أسماء المساهمين، وجنسياتهم، ومواطنهم، وما يملكون كل منهم، والقدر المدفوع من قيمة السهم، وإدارة شؤون الشركات وهيئة قطر للأسوق المالية، حق الإطلاع على هذه البيانات والحصول على نسخة منها.</p> <p>ويجب على الشركة، أن تودع نسخة من هذا السجل لدى جهة الإيداع المرخصة، بهدف متابعة شؤون المساهمين، وأن تفوض تلك الجهة حفظ وتنظيم هذا السجل.</p> <p>ويجوز لكل مساهم الإطلاع على هذا السجل مجاناً، فيما يخص مساهمته، وفقاً للضوابط التي تحدها الهيئة وجهة الإيداع في هذا الشأن وكل ذي شأن، الحق في طلب تصحيح البيانات الواردة بالسجل، وبخاصة إذا قيد شخص فيه أو حذف منه دون مبرر.</p> <p>وترسل نسخة من البيانات الواردة في هذا السجل، وكل تغيير يطرأ عليه، إلى إدارة شؤون الشركات في موعد أقصاه أسبوعاً من التاریخ المحدد لانعقاد الاجتماع السنوي للجمعية العامة، أو من تاريخ إجراء التعديل.</p> <p>ويتم تداول أسهم الشركة لدى سوق الدوحة للأوراق المالية، وفقاً للإجراءات والقواعد المنصوص عليها في القوانين والأنظمة، والتعليمات المنظمة لعمليات تداول الأوراق المالية في الدولة.</p> <p><b>Article (9)</b></p> <p>The company shall maintain a special register called shareholders' register in which names, nationalities and countries of shareholders are entered along with the amount paid for share value. The Companies Affairs Department and Q.F.M.A may view such statements and obtain a copy therefrom.</p> <p>The company should lodge a copy of such register to licensed company, for follow up shareholders' affairs and may authorize that party to maintain and organize such register.</p> <p>Each shareholder may view such register free of charge in respect of his participation subject to the regulation of Q.F.M.A and licensed company.</p> <p>Any stakeholder may request correction of statements included in the register, especially if a person unjustifiably entered or deleted from it.</p> <p><del>A copy of such statements in this register, and any change therein, shall be sent to Companies Affairs Department two weeks at maximum from the date fixed for Annual General Assembly Meeting or the date of such changes been proceeded.</del></p> <p>Company shares shall be circulated at Doha Securities Market in conformity with the procedures and rules provided for by laws, rules, and instructions organizing the securities circulation operations in the State.</p>
مادة (195-196) من قانون الشركات Article 196 and 195 of the the commercial companies law.	<p><b>مادة (21)</b></p> <p>مع مراعاة أحكام المواد (من 190 إلى 200) من قانون الشركات التجارية، يجوز زيادة رأس مال الشركة بإصدار أسهم جديدة معادلة لقيمة الأصلية.</p> <p>ويجب أن تستند الزيادة إلى قرار يصدر من الجمعية العامة غير العادية، بين مقدار الزيادة، وسعر إصدار الأسهم، وحق المساهمين القدامى في أولوية الإكتتاب فيها، مع منحهم مهلة للإكتتاب لا تقل عن (15) يوماً من فتح باب الإكتتاب.</p> <p>ولا يجوز للمساهم التنازل عن حقه في الأولوية لأشخاص معينين ويقوم مجلس الإدارة بنشر بيان في صحفتين يوميتين محليتين تكون إحداثها على الأقل باللغة العربية، وعلى الموقع الإلكتروني، يعلن فيه المساهمين بأولويتهم في الإكتتاب وتاريخ افتتاحه وإغلاقه وسعر الأسهم الجديدة.</p> <p><b>Article (21)</b></p> <p>Considering the provision of the articles (190 to 200) of the Law of Commercial Companies, the company capital may be increased by issuing new shares with the same nominal value of the original shares. The decree of the extra general assembly shall determine the amount of increase, price of the issuance of the new shares and right of the <del>old</del> shareholders for priority in underwriting, providing them with a grace period of minimum fifteen (15) days from opening the door of underwriting.</p> <p>The shareholder is not entitled to assign from his right of priority to particular persons. The board of directors will publish a statement in two local dailies published in Arabic and the company website noticing the shareholders about their priority in underwriting, date of opening, date of closure and price of new shares.</p>

<p>نظام الحكومة وقانون الشركات. Commercial companies law and Governance code.</p>	<p><b>مادة (26)</b> يتولى إدارة الشركة مجلس إدارة مكون من أحد عشر عضواً على النحو الآتي: <b>أولاً: ممثلي الدولة، وهم:</b> 1. الوزير المختص بالطاقة رئيساً. 2. عضو تعينه قطر للطاقة ممثلاً لها. 3. عضوان يعينهما جهاز قطر للاستثمار، يمثلان شركة قطر القابضة، ويكون أحدهما نائباً لرئيس المجلس. 4. عضو تعينه الهيئة العامة للتقاعد والتأمينات الاجتماعية (صندوق المعاشات المدنية) ممثلاً له. <b>ثانياً: ممثلي القطاع الخاص، وهم:</b> ستة أعضاء، يتم انتخابهم من قبل باقي المساهمين من خلال الجمعية العامة العادية للشركة بطريقة الاقتراع التراكمي ووفقاً لأحكام قانون الشركات التجارية وتعليمات هيئة قطر للأسواق المالية.</p>
<p>Article 1 CG Article 97 CCL</p>	<p><b>مادة (27)</b> يشترط في عضو مجلس الإدارة: <b>1.</b> لا يقل عمره عن واحد وعشرين عاماً، وأن يكون متعمقاً بالأهلية الكاملة. <b>2.</b> لا يكون قد سبق الحكم عليه بعقوبة جنائية، أو في جريمة من الجرائم المشار إليها في المادتين (334)،(335) من قانون الشركات التجارية، أو في جريمة من الجرائم المشار إليها في المادة (40) من القانون رقم (8) لسنة 2012 بشأن هيئة قطر للأسواق المالية، أو أن يكون منفعة من مزاولة أي عمل في الجهات الخاضعة لرقابة الهيئة، بموجب المادة (35) فقرة (12) من القانون رقم (8) لسنة 2012 المشار إليه، لو أن يكون قد قضى بإفلاته، مالما يكن قد رد إليه اعتباره. <b>3.</b> لا يكون قد سبق إشهار إفلاسه ما لم يكن قد رد إليه اعتباره أو تعثره في سداد ديونه وتسبب في خسائر للشركات أو سبق عزله أو يكون هناك أي تضارب للمصالح يؤثر على حيادته واستقلاليته. <b>4.</b> أن يكون مساهماً وماكلاً لعدد 6,2 % (اثنان بـالألف) من رأس مال الشركة، يخصص لضمان حقوق الشركة والمساهمين والدائنون وغير عن المسؤولية التي تقع على أعضاء مجلس الإدارة، ويستثنى ممثلو الدولة والأعضاء المستقلون من هذا الشرط. ويجب إيداع هذه الأسماء خلال ستين يوماً من تاريخ بدء العضوية في أحد البنوك المعتمدة، ويستمر إيداعها مع عدم قابليتها للتداول أو الرهن أو الحجز، إلى أن تنتهي مدة العضوية ويصدق على ميزانية آخر سنة المالية قام فيها العضو بأعماله، ولابد لم يتمتع العضو الضمان على الوظيفة المذكورة بطلت عضويته. ويجب أن يكون ثلث أعضاء المجلس، وبما لا يقل عن (3) من الأعضاء المستقلين ذوي الخبرة على أن يستوفي شروط الاستقلالية المنصوص عليها في نظام الهيئة، وأن تكون أغلبية أعضائه غير متفرغين لإدارة الشركة أو يتلقاون أجراً فيها، ويجوز بحسب الأحوال تخصيص مقعد أو أكثر لتمثيل الأقلية و/ أو العاملين بالشركة. <b>5.</b> يتمنع بموجهات جامعية وخبرة وكفاءة ومهارات متقدعة ومناسبة لأداء الدور المنوط به بشكل مهني وفعال ومتناهٍ. وإذا فقد عضو مجلس الإدارة أي من هذه الشروط زالت عنه صفة العضوية من تاريخ فقدانه ذلك الشرط. وفيها عدا ممثلي الدولة والأشخاص الذين يملكون (10%) من رأس مال الشركة، لا يجوز لأحد يشحنه أو يصفه أن يكون رئيساً للمجلس أو نائباً للرئيس في أكثر من شركتين يقع مركزيهما الرئيسي في الدولة، ولا أن يكون عضواً في مجلس إدارة أكثر من ثلاثة شركات مساهمة تقع مراكزها الرئيسية في الدولة، ولا أن يكون عضواً منتدباً للإدارة في أكثر من شركة واحدة مركزيها الرئيسي في الدولة، ولا أن يجمع بين عضوية مجلس إدارة شركتين تمارسان نشاطاً متجانساً.</p>

	<b>Article (27)</b> The member in the Board of Directors should meet the following: 1. His age is not less than twenty-one years old with full capacity. 2. No criminal conviction has been found against him and nor has been convicted in a crime of decency or trust or any crime stipulated in the articles (334) and (335) of the Law of Commercial Companies, or in any of the crimes stipulated in Article (40) of Law No. (8) of 2012 concerning the Qatar Financial Markets Authority or to be prevented from practicing any work in the entities subject to the Authority's jurisdiction under Article 35 Paragraph 12) of Law No. (8) of 2012 referred to. 3. He shall not have previously been declared bankrupt – unless has been rehabilitated - or defaulted on his debts, caused losses to the Company, been previously dismissed, or has any conflict of interest that affects his/her impartiality and independence. 4. He should be a shareholder and the owner of 0.2% of the company stakes, allotted to guarantee the rights of the Company, shareholders, creditors and others for the liabilities on the members of the Board of Directors. The representatives of the State and independent members shall be exempt from this requirement. These shares should be deposited within sixty days from the date of commencing the membership with one of the authorized banks. Such deposit shall be kept deposited without accepting any dealings or mortgage or attachment until the membership period expires. <del>If the member fails to submit the guarantee as shown before, his membership shall be deemed invalid.</del> One-third of the members of the Board of Directors shall be independent and meet the criteria set in QFMA code <del>experienced non-shareholders'</del> where the majority of the board members shall not be dedicated to manage the company or receive wages from it. <del>exempted from the requirement of these stocks have the condition set forth in Section 3 of this Article.</del> Depending on the circumstances, one or more seats may be allocated to represent the minority and/or the company employees. 5. A member shall have a university degree; practical experience, appropriate administrative skills and sufficient knowledge to be able to perform the assigned role in a professional, effective, and comprehensive manner. If a member of the Board of Directors stops meeting any of these conditions, his membership shall lapse from the date of failing to meet that condition. Except for representatives of the State and persons who own 10% of the Company's capital, no one shall be in person or in his capacity, neither to be a Chairman or Vice-Chairman of more than two companies which their headquarters located in the State, nor to be a board member for more than three shareholders companies which their headquarters located in the State, nor to be a managing director of more than one company, which their headquarters located in the State, nor to combine two memberships of the boards of directors of two companies practicing a homogenous activity.	
مادة 1 من نظام الحوكمة، البند (8) و (9). Article 1 CG	<b>مادة (28)</b> يعين ويتخَّبَ، على حسب الحال، أعضاء مجلس الإدارة لمدة ثلاثة سنوات، ويجوز إعادة انتخاب العضو أكثر من مرة، مع مراعاة تعليمات الهيئة بشأن فترة عضوية الأعضاء المستقلين. <b>Article (28)</b> The members of the Board of Directors shall be appointed or elected- as the case may be- for a term of three years. The member may be reelected more than one time. Considering QFMA instructions regarding the membership term of independent members.	8
مادة 101 قانون الشركات Article 101 CCL	<b>مادة (31)</b> فيما إذا تولى ممثلو الدولة أحد أعضاء مجلس الإدارة، شغله من كان حائزًا لأكثر الأصوات من المساهمين الذين لم يفزوا بعضو مجلس الإدارة، وإذا قام مانع شغله من توليه في الترتيب، ويكتفى العضو الجديد مدة سلفه فقط. أما إذا بلغ عدد المقاعد الشاغرة أربع مقاعد مجلس إدارة، أو أقل عدد الأعضاء المتبقين عن خمسة أعضاء، وجب على مجلس الإدارة دعوة الجمعية العامة للجتماع خلال شهرين من تاريخ خلو المقاعد أو انخفاض عدد المتبقى منها عن خمسة، لانتخاب من يشغل المقعد الشاغر. أما فيما يتعلق بالمراكز التي يشغلها ممثلو الدولة أو الشخص المعين، فلكل جهة فيما يخصها، الحق في أي وقت أن تعين من يملأ المقعد الشاغر، كما لها الحق في أن تغير أي من ممثليها من وقت لآخر.	9

10	Article (31)	<p>With the exception of the positions occupied by representatives of the state If any position becomes vacant in the Board of Directors, it will be filled by the person who secured more votes among the shareholders who had failed to win the Board membership. If any objection persists, the next shareholder will be considered. The member shall complete the period of his predecessor only.</p> <p>Should the vacant positions become the quarter of the Board positions or less than five members, the Board of Directors will hold a meeting of the general assembly within two months from the last vacancy arises, in order to elect for and fill the vacant Positions in the Board.</p> <p>As for the positions occupied by representatives of the state or legal person, for each party in respect thereof may at any time represent one to fill the vacancy and has the right to change any of its representatives from time to time.</p>
ماده 104 من قانون الشركات مادة (2) من نظام الحوكمة Article 104 CCL Article 2 CG	مادة (34)	<p>يجتمع مجلس الإدارة بدعة من رئيسه، وعلى الرئيس أن يدعو المجلس للجتماع إذا طلب ذلك عضوين من أعضائه على الأقل، وتوجه الدعوة لكل عضو مصحوبة بجدول الأعمال قبل التاريخ المحدد لانعقاده بأسبوعين على الأقل، ويجب ألا يقل عدد الاجتماعات عن ستة اجتماعات كحد أدنى خلال السنة المالية الواحدة، ولا يكون اجتماع المجلس صحيحاً إلا إذا حضره نصف عدد الأعضاء، على ألا يقل عدد الحاضرين عن ستة.</p> <p>ولا يجوز أن ينقضى ثلاثة أشهر دون عقد اجتماع للمجلس، ويجتمع مجلس الإدارة في مركز الشركة، ويجوز أن يجتمع خارج مركزهاشرط أن يكون داخل الدولة، وللمجلس أن يقرر عقد بعض الاجتماعاته خلال العام عن بعد بأي وسيلة مؤمنة من وسائل التقنية الحديثة المتعارف عليها تمكن المشارك من الاستماع والمشاركة الفعالة في أعمال المجلس، وضمان سلامة وسرية الاجتماعات وفقاً لتعليمات الهيئة.</p> <p>والعضو الغائب أن ينوب عنه كتابة أحد أعضاء المجلس لتمثيله في الحضور والتصويت، وفي هذه الحالة، يكون لهذا العضو صوتان، ولا يجوز أن ينوب عضو المجلس عن أكثر من عضو واحد.</p> <p>وتصدر قرارات المجلس بأغلبية أصوات الحاضرين والممثلين، فإذا تساوت، رجح الجانب الذي منه رئيس الاجتماع، وللعضو المعارض أن يثبت اعتراضه في محضر الاجتماع، ويقوم مقام الاجتماع موافقة مجلس الإدارة على القرارات بالتمرير.</p> <p>ويجوز لمجلس الإدارة، في حالة الضرورة ولدواعي الاستعمال، إصدار بعض قراراته بالتمرير بشرط موافقة جميع أعضاء مجلس الإدارة كتابة على تلك القرارات، وبعد نافذاً كما لو تم اعتماده في اجتماع مجلس الإدارة، ويعرض القرار في الاجتماع التالي للمجلس لتضمينها بمحضر اجتماعه.</p>
Article (34)	Article (34)	<p>The Board of Directors shall meet as per the invitation of its chairman or deputy chairman in his absence. The Chairman shall invite for meeting if minimum two members requires so and the invitation shall be given to each member accompanied by the agenda, at least two weeks in advance. The Board should hold minimum six meeting in a fiscal year. The meeting of the Board shall not be valid unless half and not less than six members attended <u>including the chairman or vice-chairman</u>.</p> <p>Three months cannot be passed except a meeting is held in that period. The meetings of the Board shall be held at the headquarter of the Company and it may be held outside the office as well, provided that it should be inside the State. The Board may decide to hold some or all its meetings during the year remotely using any secure and recognized modern means of technology, thus enabling participants to listen and actively participate in the Board's deliberations and decision-making. In this case, the Board shall put in place the necessary arrangements to ensure the integrity and confidentiality of the meetings in accordance with QFMA instructions.</p> <p>The member of the Board may depute other members in writing to represent him in the attendance and voting. In this case, this member shall have two votes. The member is not allowed to represent more than one member.</p> <p>The decisions of the Board are issued with the majority votes of the attendees. If it becomes equal, the Chairman's side shall be preferred. The opposing member should establish his objection in the minutes of the meeting. And board of directors' approval of resolution by circulation shall be deemed as board meeting.</p> <p>The Board of Directors may, in case of necessity and urgency, issue some of its decisions by circulation, provided that all members of the Board of Directors agree in writing to such decisions. Such resolution shall be presented at the next Board meeting and be included in the minutes of meeting.</p>

<p>إعادة صياغة مادة 122 من قانون الشركات Article 122 CCL</p>	<p><b>مادة (40)</b> يضع مجلس الإدارة سنويًا تحت تصرف المساهمين لاطلاعهم الخاص قبل انعقاد الجمعية العامة في اجتماعها السنوي المسائل الآتية:</p> <ol style="list-style-type: none"> <li>1. مناقشة تقرير مجلس الإدارة عن نشاط الشركة وعن مركزها المالي خلال السنة، والخطة المستقبلية للشركة والتصديق عليهم.</li> <li>2. مناقشة تقرير مدقق الحسابات عن ميزانية الشركة وعن الحسابات الختامية التي قدمها مجلس الإدارة والتصديق عليهم.</li> </ol>
<p>إعادة صياغة مادة 129 من قانون الشركات Article 129 CCL</p>	<p><b>مادة (48)</b> يجب أن يتضمن جدول أعمال الجمعية العامة في اجتماعها السنوي المسائل الآتية:</p> <ol style="list-style-type: none"> <li>1. مناقشة تقرير مجلس الإدارة عن نشاط الشركة وعن مركزها المالي خلال السنة، والخطة المستقبلية للشركة والتصديق عليهم.</li> <li>2. مناقشة تقرير مدقق الحسابات عن ميزانية الشركة وعن الحسابات الختامية التي قدمها مجلس الإدارة والتصديق عليهم.</li> </ol>

	<p>3. مناقشة الميزانية السنوية وحساب الأرباح والخسائر والمصادقة عليها، واعتماد الأرباح التي يجب توزيعها.</p> <p>4. مناقشة تقرير الحكومة واعتماده.</p> <p>5. النظر في إبراء ذمة أعضاء مجلس الإدارة.</p> <p>6. انتخاب أعضاء مجلس الإدارة عند الاقتضاء.</p> <p>7. تعيين مدقق الحسابات وتحديد أتعابهم.</p> <p>8. بحث أي اقتراح آخر يدرجه مجلس الإدارة في جدول الأعمال لاتخاذ قرار فيه.</p> <p>ولا يجوز للجمعية العامة المداولة في غير المسائل المدرجة بجدول الأعمال، ويجوز في حالة الضرورة بحث أي اقتراح يدرجه مجلس الإدارة في جدول الأعمال، ويكون للجمعية حق المداولة في الواقع الخطير التي تتكشف أثناء الاجتماع.</p>
<b>Article (48)</b>	<p>The agenda of the yearly general assembly shall include the following:</p> <ol style="list-style-type: none"> <li>1. Discussion and approval of the Board of Directors report concerning the activities of the company; financial position during the year and future plans thereof.</li> <li>2. Discussion and approval of the External Auditor's report concerning the company balance sheet and final accounts submitted by the Board of Directors.</li> <li>3. Discussion and approval of the company balance sheet, profit and loss accounts and dividends to be distributed.</li> <li>4. Discuss and approve the governance report.</li> <li>5. Discharging the members of the board of Directors.</li> <li>6. Election of members of the Board when needed.</li> <li>7. approval of appointments of External Auditors and determination of their remuneration for the next fiscal year.</li> <li>8. Examination of any other proposal tabled by the Board in the agenda in order to take a decision thereof.</li> </ol> <p>The general assembly may not deliberate on matters not included in the agenda. However, the assembly shall have the right to deliberate on serious matters that may arise during the meeting.</p>
تكرار المادة 47 في النظام Rep. Article 47 AoA	<p><b>مادة (50)</b></p> <p>لا يكون اجتماع الجمعية العامة العادية صحيحاً، إلا إذا حضره عدد من المساهمين يمثلون نصف رأس المال على الأقل، فإذا لم يتوافر هذا النصاب، وجهت الدعوة إلى اجتماع ثان يعقد خلال الخمسة عشر يوماً التالية للجتماع الأول، <u>بإعلان ينشر في صحيفتين محليتين تصدران باللغة العربية</u>، وذلك قبل موعد الاجتماع أيام على الأقل، ويعتبر الاجتماع الثاني صحيحاً مهما كان عدد الأسهم الممثلة فيه.</p> <p>كما يشترط لصحة الاجتماع، توجيه الدعوة إلى إدارة شؤون الشركات، لإيفاد ممثل عنها لحضور الاجتماع، وحضور مدقق حسابات الشركة للإجتماع.</p> <p>وتصدر قرارات الجمعية العامة بالأغلبية المطلقة للأصوات الممثلة في الإجتماع.</p>

14	<p><b>مادة (55)</b> القرارات الصادرة من الجمعية العامة (عادية/غير العادية) ملزمة لجميع المساهمين، سواء كانوا حاضرين الاجتماع الذي صدرت فيه هذه القرارات أو غائبين، وسواء كانوا قد وافقوا أو اعترضوا عليها، وعلى مجلس الإدارة تنفيذها فور صدورها. وإبلاغ صورة منها لإدارة شؤون الشركات خلال سبعة أيام على الأكثر من تاريخ صدورها.</p> <p><b>Article (55)</b></p> <p>The decisions issued by the ordinary and extraordinary general assembly shall be binding on all the shareholders whether they attend the meeting in which the decisions were issued or not attended and whether they agreed to it or rejected it. The Board of Directors shall implement them as soon as it is issued and inform the Companies Affairs Department maximum by seven days from the date of issuance.</p>
15	<p>تضمين المواد المعدلة في ملحق التعديل رقم (3) للمواد (41 و 67) في النظام الأساسي المعدل.</p> <p>To Include the Amendment Annex No. (148963/2024) of Articles (41 and 67).</p>